نحو توازن منطقي بين النفقات العسكرية والنفقات التنموية في موازنات الدول العربية
-مع إشارةخاصة للعراق والمملكة العربية السعودية-

Toward a logical balance between military expenditures and development expenditures in the budgets of Arab countries with special reference to Iraq and KSA.

أ.م. د. حكمت فارس طعان

م.م. محمد نوري علي

Assistant prof. Dr. Hikmat Faris Alta'an

Assistant lecturer Mohammed Noori Ali

المقدمة وفرضية البحث

نحاول في هذا البحث التدليل على وجود نوع من الترابط بين النفقات العامة المخصصة للأنفاق العسكري والأمني وبين تلك المخصصة للأنفاق على التنمية الاقتصادية والبشرية ,فطغيان الأنفاق العسكري يصاحبه غالبا ضعف في تنمية البنى الارتكازية ,ولربما يقول البعض ليس لنا من خيار ألا القيام بالإنفاق العسكري فنقول : نحن لا نعترض عليه بل ندعو إلى العقلانية والى توازن مقبول بين أوجهالأنفاق المختلفة في موازنات الدول العربية .

منذ القدم كانت نفقات العسكر والحروب باهضه حتى عندما كانت باستعمال السيوف والرماح (فجيش العسرة) الذي أرسله رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الشام بعث والدولة في حالة ضائقة اقتصادية شديدة ولكن السياسة تتطلب أحيانا دفع خطر, إما اليوم وبعد أن حلت الصواريخ محل الرماح واحتكرت شركات السلاح (وهي تابعة في اغلبها لأربع دول)تصنيع المعدات الفتاكة فعلينا أن نفكر مليا قبل الأقدام على صفقة أسلحة قد لا تكون ضرورية .

إن حجم الدولة وما تمتلك من سلاح يجب أن يكون متوازنا فليس من المعقول أن يكون حجم الأنفاق العسكري للملكة العربية السعودية أكثر من الهند مع الفارق في عدد السكان, كما من المفترض أن يكون هناك توازن بين النفقات الدفاعية ومخصصات التنمية القطاعية الأخرى فليس مفهوما أن يفوق الأنفاق العسكري العراقي ما مخصص للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي ونفقات الصحة مجتمعة.

نحاول في هذا البحث تسليط الضوء على اثر النفقات العسكرية السلبي على التنمية مقسمين الموضوع إلى مبحثين:

المبحث الأول : اثر طغيان النفقات العسكرية في موازنات الدول العربية وغلبتها على بقية أوجه النفقات

المبحث الثاني : ضعف التخصيصات الموجهة لمصارف التنمية في موازنات الدول العربية وعجزها عن تحقيق النمو المطلوب .

وبكل ذلك نشير بشكل خاص إلى العراق والمملكة العربية السعودية.

المبحث الأول

طغيان النفقات العسكرية في موازنات الدول العربية وغلبتها على بقية أوجه النفقات التنموية.

لم تكن الدول العربية وحدها المتسارعة في الأنفاق العسكري فقد كان التسابق في الأنفاق العسكري مقتصرا على المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي السابق. ويبدو بان انتهاء الحرب الباردة كان مفتاحا لانتقال حمى التسابق إلى العالم الثالث وربما بتدبير مقصود ,فلقد غرقت غالبية الدول الصغيرة حتى أذنيها بالسلاح خاصة بعد

مشكلات الولايات المتحدة الأمريكيةاثر تدخلاتها العسكرية بعد ١١ أيلول٢٠٠١ ,فلقد زادت النفقات العسكرية بعد ذلك التاريخ في غالبية الدول بشكل يثير الريبة بحيث غلبت على النفقات التنموية اللازمة لتقدم البشرية.

لقد انفق العالم أكثر من تريليون ونصف التريليون من الدولارات على النفقات العسكرية في سنة ٢٠٠٧ دون إن يحقق ذلك سلام في العالم( ) ، وهذا بحسب أرقام وكالة الاستخبارات المركزية. بينما قدر معهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام أنفاق العالم العسكري لسنة ٢٠٠٥ بترليون ومائتان وأربعة عشر مليار دولار( ) [٢]

ومن الجدير بالذكر إن غالبية دول العالم تعتبر نفقاتها العسكرية سرية دون سبب معقول ألا لربما التهرب من الرقابة المالية والبرلمانية ولتسهيل الحصول على العمولات وخاصة في دولنا العربية ,ومن الواضح إن السرية موجهة نحو المواطنين فقط أما الدول البائعة فهي تعلم تماما ماذا باعت( ). [٣]

ولو لاحظنا تقديرات النفقات العسكرية المذكورة أنفا لوجدنا إن الدول العربية قد أنفقتأكثر من خمسين مليار دولار من مجمل الأنفاق العالمي لسنة ٢٠٠٧ إي ما تفوق نسبته ٣% من الأنفاق العالمي على السلاح بينما لا تتجاوز النسبة السكانية للعالم العربي ٥,.. % إيأكثر من ستة مرات من نسبتهم السكانية،لقد تصدرت المملكة العربية السعودية قائمة الدول العربية في الإنفاق العسكري حيث أنفقت في العام ٢٠٠٧مبلغ ٣٣,٨٠٠ثلاثة وثلاثون مليار دولار وثمانمائة مليون دولار، وهي في الترتيب التاسع عالميا من حيث الإنفاق العسكري؛ بينما لا يتجاوز سكانها (٢٨) مليون نسمة في أحسن التقديرات. وان كان يشفع للملكة العربية السعودية غزارة مواردها النفطية ووفرة فائضها النقدي فهذا لا يمنع من النظر في مثل هذه التوظيفات المالية سيما وإنها لازالت تعاني من بطالة في صفوف أبنائها( )، ولو بنسبة اقل من بقية الدول ألعربية كما وان هناك بعض المشاكل الحضرية من عدم وجود مجاري في بعض المدن وبعض الاختلالات الهيكلية كما سنلاحظ في المبحث الثاني.

إن زيادة النفقات العسكرية في ميزان المملكة العربية السعودية تبدو اقل تأثيرا على التنمية قياسا على الدول العربية الأخرى نظرا لوفرة الموارد النفطية لديها كما ذكرنا للتو ولكن في بعض الدول العربية الفقيرة مثل الأردن فان النفقات العسكرية تبدو عالية جدا، فقد كان إنفاقه العسكري في العام ٢٠٠٥ بحدود مليار وثلاث مائة واثنان وتسعون مليون دولار مما يشكل نسبة عالية من الدخل القومي لذلك البلد تفوق كثيرا المنفق على مجالات التنمية دون ما سبب منطقي سياسي أو اقتصادي

( ) ويكيبيديا الموسوعة الحرة احصائيات ٢٠٠٧

( )المصدر نفسه ب ٢

( )الدكتور حكمت فارس طعـ ن – أراء في سياسة إدارة نفقات الد لي... مجلة الدنانير ، كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة العراقية/ العدد الأ لي ٢٠١١

( )انظر الجـ لي الخاص بالبطالة في الد ل العربية الملحق بالبحث

وكذلك المغرب وهو من البلدان العربية الفقيرة كانت نفقاته العسكرية لعام ٢٠٠٥ (٢,٦٠٣) مليارين و ستمائة وثلاثة مليون دولار[١] رغم النقص في الموارد فيها. إما في بلد مثل الكويت فان الإنفاق العسكري لا يتناسب مطلقا مع مجموع السكان أو مساحة أرضه حيث بلغ أكثر من ثلاثة مليارات دولار لنفس العام المذكور حسب نفس المصدر .

إن القاعدة الاقتصادية القائلة بالمنفعة الحدية قد تكون صالحة أيضا بالنسبة للتجهيزات العسكرية أوالإنفاق العسكري, فقد لا يكون ذلك مجديا عندما يصل الإنفاق لمستوى معين قد لا يكون فيه نافعا. وفي دراسة للمنتدى العربي للدفاع والتسليح جاءت المملكة العربية السعودية الأولى عربيا في الأنفاق العسكري ,اما بخصوص نسبة الأنفاق العسكري الى الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت **سلطنة عمان**الأولى عالميا تليها قطر ثم السعودية ثم العراق ثم الأردن[٢].

زيادة الإيرادات النفطية ودورها في زيادة النفقات العسكرية

لقد كان لارتفاع ايرادات بعض الدول العربية من النفط الخام اثرا مباشرا في زيادة الأنفاق على التسليح بينما كان اقل أثرا في الأنفاق التنموي كما سنلاحظ في المبحث الثاني, فنتيجة لزيادة أسعار النفط الخام وتزامنها مع زيادة الإنتاج النفطي في الأعواماالأخيرة كان لبعض الدول متسعا كافيا لمزيد من المشتريات العسكرية وكأنما وجدت إيرادات النفط لتنفق في اغلبها على شراء الأسلحة .

لقد زادت الايرادات العامة للمملكة العربية السعودية من (١٧٠) مليار ريال في عام ٢٠٠٣ ووصلت الى (٨٢٩) مليار ريال في سنة ٢٠١٣, اي تضاعفت حوالي (٥) مرات خلال عقد واحد مرتفعة بنحو (٦٥٩) مليار ريال مقابل الإيرادات العامة المقدرة في ميزانية ٢٠٠٣ ,وارتفعت الإيرادات العامة للسعودية المقدرة في ميزانية ٢٠١٣ بنحو ١٨% مقابل الإيرادات العامة المقدرة في العام الذي سبقه[٣].

كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية بالأسعار الثابتة (سنة ١٩٩٩=١٠٠) خلال عام ٢٠١٢ ليصل الى حوالي ٧% زيادة عن العام الذي سبقه[٤].

ان كل هذه المؤشرات تدلل على قوة الاقتصاد للمملكة العربية السعودية وليس هذا بغريب على المصدر النفطي الاول في العالم والدولة رقم واحد في مجموعة العشرين الغنية من حيث نسبة النمو, ولكن هذا كله لا يمنعنا من التساؤل عن جدوى هذه المشتريات العسكرية الهائلة خاصة وانه قد ثبت من حرب العراق بأن المعدات العسكرية وحدها قد لا تكون كافية للثبات على الارض.

( )تقديرات ويكيبيديا الموسوعة الحرة , مذكور سابقا

( )المنتدى العربي للدفاع والتسليح , انظر٢الجدول الملحق بالبحث

( )غرفة تجارة الشرقية ,قراءة تحليلية للميزانية العامة لمملكة العربية السعودية كلمة ن الثاني٢٠١٢

( ) وزارة الاقتصاد والتخطيط مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات المملكة العربية السعودية ٢٠١٢

إضافة لذلك ان المملكة العربية السعودية ليست في حالة حرب او عداء مع احد فسياستها القائمة على اساس ديني ومسؤوليتها ومكانتها في العالم الإسلامي باعتبار وجود الحرم المكي والمسجد النبوي واستقبالها للحجيج من العالم اجمع تشجعها على اتباع سياسة متوازنة إزاء الجميع.

وبخصوص جمهورية العراق فالأمر اشد تعقيدا فلقد خرج البلد مدمرا بعد احداث ٢٠٠٣ وهو احوج ما يكون الى الانفاق على البنى التحتية واصلاحخلل منظومة الخدمات التي انهارت نتيجة الحرب, وكل ذلك لم يحصل رغم الزيادة للموارد.

فمن قراءة سريعة لموازنات جمهورية العراق للأعوام (٢٠١٢,٢٠١١ و ٢٠١٣) نجد ان موارد النفط بلغتفي سنة ٢٠١١ حوالي (٧٠) مليار دولار على اساس انتاج يومي. (٢٢٠٠٠٠٠) مليونان ومائتا الف برميل يوميا وبسعر (٧٦,٥) دولار للبرميل الواحد وارتفع الانتاج في سنة ٢٠١٢ الى (٢,٦٠٠,٠٠٠) مليونان وستمائة الف برميل وبسعر (٨٥) دولارا للبرميل ثم في سنة ٢٠١٣ وصل الانتاج الى (٢,٩٠٠,٠٠٠) مليونان وتسعمائة الف برميل وبسعر (٩٠) دولار للبرميل حيث وصلت الإيرادات الى اكثر من (٩٥) مليار دولار بزيادة (٢٥) مليار عن سنة ٢٠١١ ولكن الأنفاقالغالب للموازنة ذهب باتجاه العسكرة (الدفاع والأمن)[١].

فقد انفق على العسكرة سنة ٢٠١١ مبلغ قدره (١٤,٠٧٢٦٤٥)اربعة عشر تريليون واثنان وسبعون مليار وستمائة وخمسة واربعون مليون دينار في حين انفق على التربية والتعليم مبلغ قدره (٩,٤٠٧,٤٢٠) تسعة تريليون وأربعمائة وسبعة مليار وأربعمائة وعشرون مليون دينار، اي ما نسبته ٦٦% من الأنفاق العسكري لذلك العام. اما الانفاق على القطاع الزراعي فقد كان مبكيا حيث لم يتجاوز الانفاق مبلغ (١,٠٥٦,٨٧٦٧٧) تريليون وستة وخمسون مليار وثمانمائة وستة وسبعون مليون دينار وهذا يعني بان الأنفاق العسكري اكثر ١٣ مرة من الانفاق على الزراعة، لذلك العام وهكذا الحال بالنسبة للسنوات التي تليه والتي كانت اشد تحيزا للأنفاق العسكري حيث زاد الأنفاق العسكري بوتيرة متصاعدة فلم يلتفت للزراعة بل للدفاع والآمن غافلين عن الترابط المنطقي بين الغذاء والامن اذ لا يكون هناك امن والناس جياع[٢].

والجدول التالي يبين الدول الخمسة عشر الأكثر إنفاقا في المجال العسكري للعام ٢٠٠٥.

جدول (١)

هذه قائمة الدول الخمسة عشر الأعلى إنفاقا في المجال العسكري لسنة ٢٠٠٥م وهي مقدمة من معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام عام ٢٠٠٧

---

[١] انظر قوانين الموازنة للأعوام المذكورة المادة (١) أ لا (أ) و(ب) فصل الإيرادات

[٢] انظر قانون الموازنة العام ٢٠١١ المادة (٢) فصل النفقات

الترتيب	الدولة	قيمة النفقات العسكريةب$ بمليارات الدولارات الأمريكية
1	الولاياتالمتحدة	547
2	المملكةالمتحدة	59,700,
3	الصين	58,300
4	فرنسا	53,600,
5	اليابان	43,600,
6	ألمانيا	36,900,
7	روسيا	35,400,
8	السعودية	33,800,
9	إيطاليا	33,100,
10	الهند	24,200,
11	كورياالجنوبية	22,600,
12	البرازيل	15,300,
13	كندا	15,200,
14	أستراليا	15,100,
15	إسبانيا	14,600,
—		1,214,000,

المعلومات مأخوذة من معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام عام ٢٠٠٧.

ويلاحظ من تحليل الجدول بأن الأنفاق العسكري للمملكة العربية السعودية يقترب من الأنفاق العسكري لروسيا الاتحادية ويزيد قليلا على إنفاق إيطاليا رغم ماضي ايطاليا العسكري وعددها السكاني وذلك يفوق بكثير الأنفاق العسكري للهند رغم أن عدد سكان الهند يتجاوز مليار وثلاثمائة مليون نسمة.

جدول (٢)

أولويات في الأنفاق العام في البلدان العربية (٢٠٠٢ – ٢٠٠٥)							
ترتيب البلدان العربية وبعض المناطق الإقليمية حسب دليل التنمية البشرية	نسبة الأنفاق العام على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي %		نسبة الأنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الأنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي %		أجمالي خدمة الدين من أجمالي الناتج المحلي %	
	1991	2002 – 2005	2004	1990	2005	1990	2005
تنمية بشرية مرتفعة							
الكويت ٣٣	4.80	5.10	2.20	48.5	4.8	...	...
قطر ٣٥	3.50	1.60	1.80	...	...	...	...
الإمارات العربية	2.00	1.30	2.00	6.2	2	...	...

المتحدة ٣٩							
البحرين ٤١	3.90	...	2.70	5.1	3.6	...	...
الجماهيرية العربية الليبية ٥٦	...	2.70	2.80	...	2.00	...	...
عط ن٥٨	3.00	3.6	2.40	16.50	11.90	...	4.10
المملكة العربية السعودية ٦١	5.80	6.8	2.50	14.00	8.20	...	...
تنمية بشرية متوسطة							
الأو ن٨٦	8	4.9	4.70	6.9	5.30	15.60	4.80
لبط ن٨٨	...	2.60	3.20	7.60	4.50	3.50	16.10
تونس ٩١	6.00	7.30	2.80	2.00	1.60	11.60	7.20
الجزائر ١٠٤	5.1	...	2.60	1.50	2.90	14.20	5.80
فلسطين ١٠٦	...	...	7.80	...	...	...	...
سوريا ١٠٨	3.90	...	2.20	6.00	5.10	9.70	0.80
مصر ١١٢	3.9	...	2.2	4.7	2.8	7.10	2.80
المغرب ١٢٦	5.00	6.70	1.70	5.00	4.50	6.90	5.30
جزر القمر ١٣٤	...	3.90	1.60	...	...	0.40	1.00
موريتانيا ١٣٧	4.60	2.30	2.00	3.80	3.60	14.30	3.60
السود ن١٤٧	6.00	...	1.50	3.50	2.30	0.40	1.40
جيبوتي ١٤٩	3.5	7.90	4.40	5.9	4.2	3.30	2.60
اليمن ١٥٣	...	9.60	1.90	7.90	7.00	3.50	1.40
أخرى							
العراق	...	...	4.20	...	...	...	...
الصومال	...	...	1.20	...	...	1.2	...

المصدر : – تقرير التنمية الإنسانية العربية لعا م ٢٠٠٩/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المكتب الإقليمي للد ول العربية.الاحصائيات الخاصة بالد ول العربية، ٢٠٠٢-٢٠٠٥

ويلاحظ من الجدول بأن نسبة الأنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي في غالبية الدول العربية تفوق نسبة الأنفاق العام على التعليم وعلى الصحة، ورغم التفاوت بين دولة عربية وأخرى الا ان جميع الدول العربية تعاني من عدم توازن بين الأنفاق العسكري والإنفاق على الصحة والتعليم يتطلب معالجته.

المبحث الثاني

ضعف التخصيصات الموجهة لمصارف التنمية في موازنات الدول العربية قياسا على الانفاق العسكري وعجزها عن تحقيق النمو المطلوب

كنا قد اشرنا بعجالة في المبحث السابق الى التخصيصات المالية الضخمة الموجهة نحو الانفاق العسكري في الدول العربية وذكرنا بان تلك الدول قد انفقت في العام ٢٠٠٧ وحده مبلغ يفوق (٥٠) مليار دولار على النفقات العسكرية ,ومن المهم ان نذكر للأمانة العلمية اننا لم نجد في موازنة اي دولة عربية باب انفاق مخصص لمكافحة البطالة ,وانه رغم الازمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في عام ٢٠٠٩ فأن ذلك لم يؤثر على مبيعات السلاح, وان دول الشرق الاوسط قد انفقت على السلاح عام ٢٠١٠ مبلغ (١٠٥) مليار دولار منها (٤٠) مليار للسعودية (١٠) مليارات لإيران (٨) مليارات للإمارات العربية المتحدة(١).

ان اهداف التنمية يجب ان تنصب اولا على الانسان. ورغم كثرة المليارات المنفقة على التسليح نجد ان الانسان اخر من ينظر اليه في ترتيب اولويات الانفاق ,ففي العراق وهو بلد نفطي كبير نجد انه نتيجة لسوء التغذية رصدت حالات تقزم للأطفال (وهي قلة الحجم والوزن قياسا الى الحجم الطبيعي) وهذا في محافظات عراقية عدة وبخاصة المثنى ونينوى(٢).

ان الاهداف الانمائية التي تهم المواطنين كالماء والصرف الصحي والتغذية والصحة لازالت متخلفة حتى في البلدان العربية الغنية وان حالات عدم التوازن الاجتماعي ازدادت وضوحا في العالم العربي حيث ازداد الاغنياء غنا وازداد الفقراء فقرا فقد رصدت الامم المتحدة حالات شائعة للفقر البشري وفقر الدخل في العالم العربي، اضافة لعدم المساواة في الدخل والانفاق ففي تونس هناك ١٠% من السكان يستولون على ما يقارب ٣٢% من دخل البلد وفي الجزائر تستولي نفس النسبة على ٢٧% من دخل البلد في مصر على حوالي ٣٠% وفي موريتانيا على حوالي ٣٠% وفي اليمن على ٢٦% (٣).

ومن الجدير بالذكر ان هناك حالات امية متفشية حتى في الدول العربية النفطية إذ تصل في ليبيا الى ١٦% وفي السعودية ١٧% وفي الجزائر ٣٠% وفي مصر ٢٨% وفي العراق ٢٥% وهناك نسبة من الاطفال في البلدان العربية دون المستوى الطبيعي للنمو بالنسبة لأعمارهم( ).

إن كل هذه البلدان تحتاج الى انفاق تنموي كبير لتجاوز هذه الاخفاقات التنموية ولايخفى ما لهذه المظاهر من أثار سياسية قد تولد اضطرابات في تلك البلدان خاصة وان وسائل الاعلام المرئية

( )http:// www.annabaa .org/nbanews/2010/02/140 htm

( )د.حكمت فارس طه ن,ا ولويات الانفاق وشو وعيته مجلة الجامعة العراقية (مبدا)العدد لأ لى،٢٠٠٩

( )برنامج الامم النتحدة الانمائي ,تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧ ٢٠٠٨

( )برنامج الامم المتحدة الانمائي / تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨

والمسموعة تنقل في كل ساعة مايجري على الارض ، ان وجود هذا الخلل هو الخطر بعينه وهذا لايحل بالدبابات ولا بشراء الاسلحة.

واضافة الى ماذكرنا سابقاً عن الفقر واستئثار نسبة قليلة من السكان بأغلبية الدخل فان تقرير الامم المتحدة(للتنمية البشرية ٢٠١١)قد أكد على ان البلدان العربية[١] تحتاج الى اجراءات جريئة لتقليص الفوارق وتخفيف حدة المخاطر البيئية, ففي مصر تصل نسبة الشباب العاطلين عن العمل الى ٢٥% كما وسجل نفس التقرير فوارق كبيرة جداً بين الرجل والمرأة من حيث التشغيل حيث حلت المملكة العربية السعودية في المرتبة ١٣٥ عالمياً والسودان في المرتبة ١٢٨ ، كذلك تعتبر المنطقة العربية من اشد المناطق جفافاً وتعاني نسبة ٦٠% من الفقراء فيها من شحة المياه حسب نص التقرير السابق ... كل هذا يدلل على ضرورة التفكير الجدي في نوع من التوازن الانفاقي لسد كل هذه الفجوات .

ولو حللنا اخر ميزانية لجمهورية العراق للعام ٢٠١٣ لوجدنا بأن (نفقات الامن والدفاع تفوق نفقات التربية والتعليم والصحة والبيئة) مجتمعة[٢] وهي كذلك اكثر من مجموع نفقات (التشييد والاسكان والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي والماء والمجاري والصرف الصحي والثقافة والشباب والاندية والاتحادات),ان كل ماتقدم يبعث على القلق. لقد اثبتت تجارب العالم ان حل المشاكل السياسية لا تأتي فقط عن طريق العسكرة , كما وان هناك من يقول ان قلة الانفاق على جوانب التنمية قد يؤدي الى مشاكل سياسية أيضاً فغالبية مطالبات الشعوب العربية وغيرها هي مطالبات خدمية وتنموية وكلما كانت الدول اكثر توجهاً نحو التنمية البشرية كلما كانت مشاكلها اقل مع مواطنيها.

نحو فهم جديد لأولويات الأنفاق التنموي في الدول العربية.

هناك ارتباط بين الأنفاق التنموي وقضايا الأمن والدفاع ، فالدولة مثل العائلة فقد يشذ احد أفراد العائلة إذا وجد أن والده يبخل عليه في حاجاته الأساسية مع قدرته وغناه. وهكذا فكلما أشبعت الدولة حاجات مواطنيها ووصلت بهم الى معايير معقولة من الأنفاق التنموي على قضاياهم الأساسية متمثلة في الغذاء والصحة والتعليم والسكن وحريتهم التي خلقهم الله عليها ، إضافة الى توفير العدالة بينهم كلما كانت الحاجة اقل الى النفقات العسكرية او الأمني إذ ان تكاتف المواطنين سيكون مساعداً للدولة على الاستقرار. وفي الدول العربية هناك التباس كبير في هذا المجال، إذ ان كثير من الجهد الأمني موجه ضد المواطنين أنفسهموبإمكان الدولة كسب مواطنيها بتخفيض نفقات الجهد الأمني والدفاع وتوظيفه لمصلحة المواطنين في مصارف تنفعهم ويمكن قراءة هذا الخلل من

( )تقرير الامم المتحدة للتنمية ٢٠١١ ١

( )المصدر ، موازنة جمهورية العراق ٢١٣ ٢فصل النفقات.

ملاحظة إحصائياتالأمم المتحدة نفسها فقد جاء في تقرير التنمية البشرية[١]، حقائق مقلقة بالنسبة لبعض الدول العربية (فعمان) قد أنفقت على(القطاع العسكري) ما نسبته ١١,٩%من أجمالي الناتج المحلي بينما أنفقت على التعليم ٣,٦% وعلى الصحة ٢,٤% والإماراتأنفقت ٢% على الدفاع و٢% على التعليم والسعودية أنفقت ٨,٢% على القطاع العسكري و٦,٨% على التعليم و٢,٥%على الصحة والأردن انفق ٥,٣% على القطاع العسكري مقابل ٤,٩% على التعليم ولبنان انفق ٤,٥% على القطاع العسكري مقابل ٢,٦% على التعليم لنفس السنوات والحال مشابه لبقية الدول العربية مع اختلاف طفيف.

أننا ندعو الى انتهاج سياسة جديدة للإنفاقوإعادة النظر بالمفاهيم السابقة التي ترى بأن استقرار الدول يتحقق بكثرة الدبابات والمجنزرات وقنابل الغاز المسيل للدموع, أن مثل هذه السياسات والإجراءات قد ثبت فشلها وان الاستقرار لا يرتبط بالضرورة بوجود القوة ان المواطنين أنفسهم يمكن أن يحفظوا حدود دولتهم فهناك جدلية كبيرة بين بناء الإنسان والمشاريع والأمن[٢].

ولا ادري لماذا نستحي من تاريخنا الم يحقق المسلمون في الدول الإسلامية استقراراً كبيراً نتيجة تبني مبدأ حماية الثغور لحماية حدود الدولة ونظام العسس لحماية مواطنيها في المدن المنتشرة على عدة قارات فقد نكون بحاجة الى مراجعة تاريخ إبائناوأجدادنا فتاريخنا لا يخلو من حكمة وبخاصة في أوجه النفقات فلا يعقل ان لايكون لدولة حكمت أكثر من ثلاثة عشر قرناً تراثاً مالياً يمكن ان نستعين به عند الحاجة فلقد استطاع السيد (لولا دي سيلفا) رئيس البرازيل السابق ان يسير ببلاده المثقلة بالديون إلى بر الأمان الاقتصادي وأصبحت قوة اقتصادية وواحدة من دول العشرين وحينما سئل ماهي نظريتك الاقتصادية أجابأطبق نظرية جدتي لا تنفقألا بقدر ما عندكوألا للضرورة وهو نفس المثل العربي القائل (تمدد على قدر غطائك).

والجداول التالية تؤكد ما نقول.

ملحق جداول المبحث الثاني

جدول (٣)

معدلاتالبطالةونموالتوظيففيالدولالمتقدمة ٢٠٠٧		
البيان	**معدلات البطالة**	**معدلنموالتوظيف**
الدولالمتقدمة	**5.4**	**1.3**
الولاياتالمتحدة	٤,٦	١,١
منطقةاليورو	٧,٤	١,٥
ألمانيا	٨,٤	٠,١

[١])تقرير التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨

[٢])د.حكمت فارس طه ن، أراء في سياسة أدارة نفقات الد ولة المعاصرة ، مذكور سابقاً.

فرنسا	٨,٣	١,٢
ايطاليا	٦,٠	٢,٥
المملكةالمتحدة	٥,٤	٠,٧
اليابان	٣,٩	٠,٥
كندا	٦	٢,٣
الدولالآسيويةحديثةالتصنيع	٣,٤	١,٧

المصدر :صندوقالنقدالدولي،آفاقالاقتصادالعالمي،أبريل2008 .

جدول (٤)

معدلاتالبطالةفيالدولالعربية.

٢٠٠٦-٢٠٠٨

الدولة	معدلالبطالة(%)	الدولة	معدلالبطالة(%)
الأردن	12.7 (2008)	اليمن	١٦,٣
الامارت	٢,٣	تونس	١٤,٢
البحرين	٣,٤	الجزائر	١٢,٣(2006)
السعودية	٦,١	جيبوتي	٥٠
سوريا	٨,٢(2008)	السودان	١٨,٥
العراق	٢٩,٥	الصومال	٢٥
عمان	٧,٥	ليبيا	١٠
فلسطين	٢٣,٦(2006)	مصر	١٠,٧
قطر	٢	المغرب	٩,٧(2006)
الكويت	١,٧	موريتانيا	٢٢
لبنان	٨,٢	كافةالدولالعربية	١٤

المصدر : منظمةالعملالعربية،التقريرالعربيالأولحولالتشغيلوالبطالةفيالدولالعربية٢٠٠٨ .

جدول (٥)

الفقر البشري وفقر الدخل في البلدان العربية

ترتيب البلدان العربية حسب دليل التنمية البشرية		دليل الفقر البشري		نسبة الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى	نسبة السكان من دون الحصول المستدام على	النسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر (%)		
الترتيب	اسم	الترتيب	القيمة			دولار واحد في اليوم ١٩٩٠-	دولار في اليوم ١٩٩٠+ ٢٠٠٥	خط الفقر القطري ١٩٩٠- ٢٠٠٤

	الدولة		(%)	ع م ٤٠سنة (من الجماعة) ٢٠٠٥	مصدر مياه محسن (%) ٢٠٠٤	٢٠٠٥		
أولا: – تنمية بشرية مرتفعة								
33	الكويت	...	...	2.70	...	...	...	...
35	قطر	13	7.80	3.70	...	...	...	...
39	الامارات	17	8.4	2.10	...	...	...	...
41	البحرين	...	...	3.40	...	...	...	...
56	ليبيا	...	....	4.60	...	...	...	...
58	عمان	...	...	3.70	...	...	...	...
61	السعودية	...	...	5.70	...	...	...	
ثانيا:– تنمية بشرية متوسطة								
86	الاردن	11	6.90	6.40	3	2>	7.00	14.20
88	لبنان	18	8.50	6.30	...	...	...	...
91	تونس	45	17.90	4.60	7	2>	6.60	7.60
104	الجزائر	51	21.50	7.70	15	2>	15.10	22.60
106	فلسطين	9	6.60	5.20	8	...	...	...
108	سوريا	31	13.60	4.60	7	...	...	...
112	مصر	48	20.00	7.50	2	3.10	43.90	16.70
126	المغرب	68	33.40	8.20	19	2>	14.30	19.00
134	جزر القمر	61	31.30	15.30	14	...	...	...
137	موريتانيا	87	39.20	14.60	47	25.90	63.10	46.30
147	السودان	69	34.40	26.10	30	...	...	...
149	جيبوتي	59	28.50	28.60	27	...	...	45.10
153	اليمن	82	38.00	18.60	33	15.70	45.20	41.80
ثالثا : – أخرى								
...	العراق	...	...	23.8	19	...	...	...
...	الصومال	...	...	38.90	71	...	...	...

المصدر :– تقرير التنمية الإنسانية العربية في البلدان العربية ٢٠٠٩ /برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المكتب الإقليمي للدول العربية

جدول (٦)

أنفاق الدول العربية على الصحة والتعليم والعسكر للعام ٢٠٠٥

(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

الدولة	الإنفاق على الصحة	الإنفاق على التعليم	الإنفاق العسكري(٧)
الأردن	٤,٧	٥	٥
الامارات العربية	٢	١,٦	٣
البحرين	٢,٧	٣,١	٣,٥
تونس	٢,٨	٧	١,٤
الجزائر	٢,٦	٥,١	٢,٧
جيبوتي	٤,٤	٧,١	٤,٢
السعودية	٢,٥	٦,٧	٨,٥
السودان	١,٥	٠,٨	٥,٨
سوريا	٢,٢	٣,٥	٥,١
الصومال	–	–	–
العراق	–	–	–
عُمان	٢,٤	٤,٣	١١,٢
قطر	١,٨	٢,٩	–
الكويت	٢,٢	٤,٥	٥,٩
لبنان	٣,٢	٢,٧	٤,٦
ليبيا	٢,٨	–	١,٨
مصر	٢,٢	٤,١	٢,٧
المغرب	١,٧	٦,٨	٣,٧
موريتانيا	٢	٢,٤	٣
اليمن	١,٩	٥,٧	٤,٣

ملاحظات حول الجدول

-أنفاق متدنٍ على الصحة والتعليم في معظم البلدان العربية.

-أنفاق عسكري مرتفع في معظم البلدان العربية مع تسجيل أنفاق مرتفع جدًا في كلٍ من عُمان ١١,٢%، السعودية ٨,٥%، الكويت ٥,٩%، السودان ٥,٨%، سوريا ٥,١%، الأردن ٥.%

جدول (٧)

معدلات الأمية والبطالة والفقر في البلدان العربية(نسبة مئوية من السكان)

	متوسط معدل الأمية (١٥ سنة وما فوق)	معدل البطالة	معدلات الفقر	
			نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني	نسبة السكان تحت خط الفقر الدولي(١٠)
البلد	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠٠٦	٢٠٠٦
الأردن	٧,٩	١٢,٨	١٣	٠,٣٨
الامارات	١٠,٢	١٣,٨	–	–
البحرين	١١,٢	٤	١١	–
تونس	١٩,٤	١٣,٣	٣,٨	–
الجزائر	٢٤,٦	١٠,٢	٥,٧	–
جيبوتي	٢٩,٧	٥٠,٠	–	١٨,٨
السعودية	١٢,٤	١٠,٥	–	–
السودان	٣٦,٩	١٩,٧	٥٠	–
سوريا	١٥,٥	٩,٢	١٢,٣	–
الصومال	–	–	٤٣,٢	–
العراق	٥٨,٩(١١)	١٤,٧	٢٢,٩	–
عُمان	١٥,٦	٦,٧	–	–
قطر	٥,٣	٢,٣	–	–
الكويت	٦	٥,٧	–	–
لبنان	١٠,٤	١٥	٨	–
ليبيا	١٣,٢	١٨,٢	–	–
مصر	٣٣,٦	٩,٤	١٩,٦	١,٩
المغرب	٤٤,٢	٩,١	٩	٢,٥
موريتانيا	٣٧,٥	٣٠	٤٦,٧	–
اليمن	٤١,١	١٥	٣٤,٨	١٧,٥٣

تُظهر أرقام الجدول:

ارتفاع ملفت لمعدلات الأمية في العراق، والمغرب، واليمن، وموريتانيا، ومصر، والسودان، وجيبوتي وتونس.

ارتفاع معدلات البطالة في كلٍ من: جيبوتي ٥٠%، موريتانيا ٣٠%، السودان ١٩,٧%، ليبيا ١٨,٢%، اليمن ١٥.%معدلات الفقر في كل من: السودان ٥٠%، موريتانيا ٤٦,٧%، الصومال ٤٣,٢%، اليمن ٣٤,٨%، العراق ٢٢,٩%، مصر ١٩,٦.%سكان من فقراء العالم في:

جيبوتي ١٨,٨%، اليمن ١٧,٥٣%، المغرب ٢,٥%، مصر ١,٩.%الرابع: ترتيب البلدان العربية دوليًا بحسب مؤشر دليل التنمية البشرية.

التوصيات

بعد هذا البحث المعزز بالجداول الإحصائية يمكن ان نوصي بالاتي:

اولاً: ان عقيدة الإنفاق المالي التي ترى بانه كلما زاد الانفاق العسكري استقر الامن في الدولة هي خاطئة فأمن الدولة الخارجي او الداخلي لا يرتبط بالضرورة بذلك وعلى الدول العربية تبني عقيدة جديدة نوصي بالتصالح الداخلي والخارجي لتحقيق الامن .

ثانياً:ان طغيان النفقات العسكرية قد اثر بشكل سلبي على التنمية في البلدان العربية نوصي بتخفيض النفقات العسكرية بشكل تدرجي بحيث تصبح اقل من نفقات التعليم في البلد .

ثالثاً:أن ضعف الأداء الاقتصادي في البلدان العربية قد ادخل تلك الدول في دوامة فكلما زاد الأنفاق العسكري قل المستوى المعيشي وزادت المشاكل ننصح بنوع من التوازن المنطقي بين الانفاقين ونوصي بتوزيع عبئ الدفاع عن المناطق الحدودية على مواطني الدولة أنفسهم وبأجور فنكون قد حققنا هدفين أعالة المواطنين والدفاع عن البلد.

رابعاً:نوصي الدول العربية بالتقليل من مشتريات السلاح خاصة الأسلحة التي تفوق حاجتها فتكديس السلاح كتكديس الغذاء قد يأتي يوم وتنتهي صلاحيته.

خامساً:نوصي بنوع من التفاهم الدفاعي بين الدول العربية والإسلامية خاصة وأنها عاشت قرونا كدولة واحدة وذلك لتقليل النفقات.

سادساً:نوصي بأن تقوم الدول العربية بعمل مصانع للأسلحة الدفاعية فهي اقل كلفة كما وان دولنا العربية ليست في مقام غزو احد.

سابعاً:نوصي باستحداث باب انفاق دائم في موازنات الدول العربية يسمى مكافحة البطالة والتشغيل وان يخصص له نسبة معقولة سنوياً فالبطالة مولدة للمشاكل دائماً.

ثامناً:نوصي بالعودة الى نظام العسس الاسلامي ونظام حماية الثغور فهو اجدر بحماية الامن واقل كلفة ويشغل المواطنين.

تاسعاً:نوصي برصد مبالغ من الانفاق العسكري تخصص لثقافة التسامح بين الناس فربما تكون اكثر اثراً من التجهيزات العسكرية.

عاشراً:نوصي بأن تقوم المحافظات والبلديات بتأسيس شرطة محلية من ابناء المنطقةتقوم بالإنفاق عليها من موازناتها المحلية ويكونون تابعين لها ادارياً وهذا يناسب ابناء المحافظاتاذ سيكون الامن الداخلي بيدهم

احد عشر: نوصي بتقليص حجم الجيوش بما يتناسب وحجم الدولة وعند الازمات فقط يمكن استدعاء الاحتياط بدلاً من التمسك بهم بالخدمة ودفع رواتب للآلاف خشية وقوع ازمة مستقبلية وهذا ما معمول به في بعض الدول الاوربية.

اثنا عشر:نوصي بان تقوم الجيوش العربية بالمساعدة في اعالة نفسها وبهذه الطريقة تقلص في الوقت نفسه نفقاتها.

مصادر البحث

١. د. رفعت المحجوب / المالية العامة , دار النهضة القاهرة ١٩٧١.

٢. د. عبدالمنعم فوزي / المالية العامة , بيروت ١٩٧٢.

٣. د. عبدالكريم كامل , النظم الاقتصادية المقارنة جامعة الموصل ١٩٨٨.

٤. د. عادل فليح العلي, المالية العامة والقوانين المالية , عمان ١٩٩٢.

٥. د. عزمي رجب , الاقتصاد السياسي , بيروت ١٩٧٩.

٦. د. محمد فتحي عوض الله , الانسان والثروات المعدنية , الكويت ١٩٨٠.

٧. د. حكمت فارس طعان, السلطات المالية للدولة والهيئات المحلية , مجلة الاقتصادي ١٩٧٩.

٨. د. حكمت فارس طعان , النظام المالي العربي من صدر الاسلام الى عهد البترول ,مجلة كلية الادارة والاقتصاد /المستنصرية ١٩٨٢.

٩. د. حكمت فارس طعان , طروحات غير مسبوقة في حقوق المواطنين من ثروات المال العام , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ,٢٠٠٩.

١٠. د. حكمت فارس طعان اراء في سياسة ادارة نفقات الدولة المعاصرة , مجلة الدنانير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية ٢٠١١.

١١. د. عبد القديم زلوم, الاموال في دولة الخلافة ,بيروت ٢٠٠٤.

١٢. د. صلاح الدين نامق , النظم الاقتصادية المعاصرة , دار النهضة القاهرة ١٩٧٣.

١٣. د . اسامة العاني , التكافل الاجتماعي في عصر الاسلام , بيروت ٢٠٠٩.

١٤. محمد يوسف وسمير عوض , الثروة المعدنية في العالم العربي , القاهرة ١٩٧٤.

النشرات والاحصائيات والقوانين

- احصائيات الامم المتحدة عن المواضيع والاعوام موضوعة البحث
- نشرة غرفة تجارة الشرقية/ السعودية للعام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ
- قانون الموازنة لجمهورية العراق لعام ٢٠١١
- قانون الموازنة لجمهورية العراق لعام ٢٠١٢
- قانون الموازنة لجمهورية العراق لعام ٢٠١٣

المصادر والنشرات باللغة الانكليزية

1. Australian Department of Defence (2006 .(*Portfolio Budget Statements 2006-07.*

2. NATO-RUSSIACOMPENDIUM OF DATA
3. Polish Ministry of National Defense - 2007 Budget) PowerPoint(
4. MoND Budget as of 2007)
5. Austrian MilitaryBudget for 2006: 1,81 Billion Euros/ Exchangerate 1:1,29
6. Stockholm International Peace Research Institute Website - *Open) PDF) table "The fifteen major spenders in 2005"*
7. Military expenditures, The World Factbook, CIA